

5 . قياسات ومؤشرات مجتمع المعلومات: من أساليب القياس التي يمكن استخدامها وهو مؤشر مركب :

أ . البنية التحتية الحاسوبية ويتكون من 7 مقاييس:

- عدد الحواسيب لكل 1000000 نسمة.
- عدد الحواسيب لكل 100000 أسرة.
- عدد الحواسيب في قطاعي الحكومة والتجارة لكل 100000 من اليد العاملة غير الزراعية.
- عدد الحواسيب لكل 1000 أستاذ.
- عدد الحواسيب لكل 10000 طالب.
- نسبة الحواسيب المرتبطة بالشبكات داخل المجتمع وخارج المحيط الأسري.
- نسبة النفقات الخاصة بالبرمجيات بالمقارنة للنفقات الخاصة بالعتاد.

ب . البنية المعلوماتية وتتكون من 8 مقاييس:

- عدد مشتركوي الكوابل لكل 1000 نسمة.
- عدد مشتركوي التليفون المحمول لكل 1000 نسمة.
- متوسط تكلفة دقيقة واحدة من المكالمات الهاتفية.
- عدد مشتركوي الفاكس لكل 1000 نسمة.
- عدد مالكي جهاز الراديو لكل 1000 نسمة.
- نسبة الخلل لكل خط هاتفي.
- متوسط عدد الخطوط الهاتفية لكل أسرة.
- عدد مالكي جهاز تلفزيون لكل 1000 نسمة.

ج . البنية التحتية لشبكة الأنترنت وتتكون من المقاييس:

- عدد مستعملي الأنترنت ضمن اليد العاملة غير الزراعية.
- عدد مستعملي الأنترنت لكل أسرة.
- عدد مستعملي الأنترنت لكل 10000 طالب.

- عدد مستعملي الأنترنت لكل 1000 أستاذ.
- جمل نفقات تطبيقات التجارة الإلكترونية على العدد الإجمالي لمستهلكي الأنترنت.

د . الجانب الإجتماعي ويتكون من المقاييس التالية:

- الحرية الفردية.
- عدد قراء الصحف لكل 100000 نسمة.
- حرية الصحافة.
- نسبة الطلبة الداخلين إلى المرحلة الثانوية.
- نسبة الطلبة على مستوى التعليم العالي.

كما أن لمجتمع المعلومات والمعرفة قياسات، يمكن اختصارها في العناصر التالية:

- أ . الجاهزية: وهي تمثل مجموعة المتطلبات الأساسية لدعم بناء مجتمع المعلومات تقيس مدى جاهزية المجتمع نفسه لمثل هذا الانتقال والإستفادة من تقنية المعلومات والإتصالات.
- ب . الكثافة: تصف المدى والهدف الذي تستخدم فيه هذه التقنية في قطاعات مختلفة مثل الأعمال أو التعليم وغيرها، وهذه المؤشرات أساسية في مجتمع المعلومات وتقدم الأساس لقياس أداء مجتمع ما في بناء مجتمع المعلومات.

ج . الأثر: يتعلق أساسا بالتغيرات التنظيمية (للأعمال الحكومية مثلا) تصف:

- الطرق الجديدة في تنظيم العمل فيما يتعلق بالعلاقة بين الأفراد والمؤسسات.
- الطرق الجديدة للإنتاج فيما يتعلق بالعلاقات داخل منشآت الإنتاج وفيما بينها.
- الإستثمارات البشرية ورأس المال البشري بإعتباره قاعدة معرفية.
- القدرة على الحركة بين المجتمعات والتنافس.
- الإبتكار والبحث والتطوير بإعتباره أساس المستقبل

د . النتيجة: هي النتيجة الختامية لما حدث على مستوى منشآت الإنتاج فيما يخص الإنتاجية والأثر الإجتماعي ومؤشرات المحصلة ترتبط أساسا بالمستوى الإجتماعي وتصف:

- الإنتاجية والتنافس.

- التوظيف وسوق العمل.
- التجانس وعدم الإستبعاد الإجتماعي.

6 . نماذج عن تطوير السياسات للدخول في مجتمعات المعلومات:

أ . تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: في سنة 1993 ركز المخطط الوطني للهيكل القاعدية للمعلومات (NII) على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى أولوية دور القطاع الخاص في بناء بنية تحتية وطنية للمعلومات، التركيز على القطاع الخاص لا يعني الإستغناء أو التقليل من دور القطاع العام بل على الدولة تقع مسؤولية التوجيه ورسم معالم سياسية وطنية مدروسة بإمكانها أن توظف مساهمات القطاع الخاص لتحقيق نتائج ملموسة، على هذا الأساس حددت مهام الدولة وفق سياسة وطنية ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع المعلومات.
- تيسير الوصول إلى المعلومات للجميع وبأسعار معقولة.
- المساهمة في تطوير تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها.
- السهر على السير الحسن للهيكل القاعدية ووضعها تحت تصرف مستعمليها.
- ضمان أمن المعلومات ونوعية الشبكات.
- التسيير الأفضل للبت الإذاعي.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- التنسيق بين مختلف الهيئات الإدارية على المستوى الوطني وربط العلاقات مع الشعوب الأخرى.
- تسهيل الوصول إلى المعلومات الإدارية في مجال الإتصالات.

بعد مراجعة قانون 1934 أمضى الرئيس السابق كلينتون القانون الجديد المسمى (telecommunication act of 1996) والذي ألغيت بموجبه قوانين الولايات التي تمنع القطاع الخاص من المشاركة في الإستثمار في خدمات الهاتف المحلي كما حدد هذا القانون شروط المنافسة وأعطى صلاحيات واسعة للجنة الفدرالية للإتصالات مع مطالبتها بحيين تعريف الخدمة العامة والسهر على ان تستفيد المدارس والمكتبات من خدمة الإتصالات بسعر خاص.

ب . سياسة الإتحاد الأوروبي في بناء مجتمع المعلومات: يعود تاريخ اهتمام الإتحاد الأوروبي بقطاع المعلومات إلى الثمانينيات من القرن العشرين حيث أولى الإتحاد عناية خاصة لتطوير تكنولوجيا المعلومات التي نعتت بالتكنولوجيا الأساسية، وترجم اهتمام الإتحاد بهذا القطاع بوضع برنامج أوروبي للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات (ESPRIT) سنة 1984 وزيادة الغلاف المالي المخصص لتمويل البرامج في نفس المجال، تلى هذه المرحلة إجراءات عملية تهدف إلى تحسين البنية التحتية لقطاع الإتصالات.

في بداية التسعينيات أكد الإتحاد الأوروبي ضرورة الدخول وبسرعة في مجتمع المعلومات وبسرعة في مجتمع المعلومات نظرا للوتيرة المتسارعة للعولمة وما أنجز عنها من تخوف الأوربيين من تراجع موقعهم أمام الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول شرق وجنوب شرق آسيا، وفي هذا الإطار شرع في انشاء شبكة أوروبية تلاها في 1998 تحرير قطاع الإتصالات مع التأكيد على الخدمة العامة.

وفي ديسمبر 1993 كلف المجلس الأوروبي فريقا من الخبراء لإعداد تقرير حول اقتصاد المعلومات في الإتحاد الأوروبي وأفضى التقرير إلى ضرورة اسناد الدور الأساسي للقطاع الخاص لتطوير مجتمع المعلومات.

في يوليو 1994 نشرت اللجنة الأوروبية محاضرة تحت عنوان طريق أوروبا نحو مجتمع المعلومات والخطة التنفيذية أين طرحت جملة من القضايا المتعلقة بالإطار القانوني والتنظيمي وكذا الخدمات والمحتوى والجوانب الإجتماعية والثقافية.

إن السياسات الأوروبية المنتهجة في مجال المعلومات انطلقت من الجانب الإجتماعي الذي يشكل القاعدة الأساسية لتطوير مجتمع المعلومات وبالتالي وجهت عناية كبيرة للتربية والتكوين للإرتقاء بالعنصر البشري إلى مستوى التفاعل مع التحولات التي يعرفها العام لتمكين الفرد من القيام بدوره كعنصر فاعل يساهم في بناء المجتمع.

فيما يخص الجهود الفردية لدول الإتحاد الأوروبي فهي تصب في نفس الإتجاه، على سبيل المثال حررت فرنسا قطاع الإتصالات في الفاتح من يناير 1998 وذلك في إطار مخطط وطني شامل لإعداد أرضية مناسبة تسمح لها بالدخول في مجتمع المعلومات.

ج . دول شرق وجنوب شرق آسيا: أدى التطور الإقتصادي الذي عرفته بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا كاليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورا إلى انشاء هياكل قاعدية تكنولوجية مهمة وفق سياسات مدروسة للإرتقاء بقطاع المعلومات إلى المستويات المطلوبة.

يعود التطور الذي حققته اليابان في المجال الإقتصادي إلى التحكم في أليات النجاح منها الإهتمام بالمعلومات وحسن استغلالها وادراجها في الحياة اليومية لليابانيين، تتراوح الميزانية التي خصصتها الإدارة للمعلومات بيم 1,7 و 2 مليار دولار سنويا منها 10 إلى 15% موجهة للبحث العلمي.

تترجم أهمية المعلومات بالنسبة للمؤسسات التجارية اليابانية على اساس أنه تشكل الشرط الأساسي للنجاح التكنولوجي والإقتصادي وبالتالي فإن الإطار الذي يحتكر المعلومات في المؤسسة اليابانية يتعرض إلى عقوبة الفصل النهائي من العمل انطلاقا من القناعة الراسخة بأن المعلومات تشكل موردا أساسيا لتحقيق الثروة على مستوى المؤسسة عندما تستعمل في احدى الغايات التالية" تطوير المنتجات وطرق العمل وتصميم منتجات جديدة وتطوير المهارات واتخاذ القرارات وتجنب المخاطر واستغلال الفرص وتحسين الإستراتيجية للمؤسسة وتوسيع السوق وانشاء مناصب الشغل وزيادة الربح.

ونظرا للأهمية القصوى التي تكتسبها المعلومات في حياة الأفراد والجماعات فإن المؤسسة اليابانية تتعامل مع المعلومات وفق المبادئ التالية:

- التحسيس بأهمية المعلومات على أساس مستويات المؤسسة.
- انفاق الميزانيات الكافية لإقتنائها.
- الإهتمام الفردي لإدراج المعلومات في العمل اليومي.
- نجاعة الإتصال بين عمال المؤسسة.

أما دخول ماليزيا في مجتمع المعلومات فكان عبر مخطط رؤية 2020 الذي يرمي من خلال خمس مراحل على وضع الترتيبات اللازمة والأليات الضرورية لتحقيق مجتمع المعلومات، تعتمد السياسة المالية المنتهجة في ميدان المعلومات على العناصر التالية:

- الإستثمار الواسع في مجال تكنولوجيا المعلومات.

- اعتماد التخطيط كأسلوب منهجي لتحقيق المشاريع منها المتعلقة بقطاع المعلومات على المدى المتوسط والبعيد.
- الإستثمار الجاد في العنصر البشري من خلال العناية بقطاع التربية والتعليم والتمهين.
- الإهتمام بالمكتبات بالعمل على تقريبها من المواطن عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- السعي لتمكين المواطنين من استعمال الأنترنت.
- استعمال المكتبة المتنقلة لإيصال الكتب والمعلومات إلى سكان الأرياف والمناطق النائية.
- التحرير الجزئي لوسائل الإعلام والإتصال مع الحفاظ على الدور التوجيهي للدولة.

في كوريا الجنوبية تضافت جهود القطاع الخاص والعام لتطوير بنية تحتية تكنولوجية أفضت إلى تمكين ما لا يقل عن 2,5 مليون كوري من الإستفادة من خدمات الأنترنت في سنة 1997 وفي سنة 2003 نجد 70% من البيوت الكورية تستعمل الأنترنت و70% من مجموع السكان يملكون الهاتف النقال، كما قامت الحكومة بتطبيق برنامج سمح بتكوين 10 ملايين شخص في الإعلام الألي.